

شرح مقدمة ابن القصار في أصول الفقه // 8 // الشيخ محمد محمود

الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على أفضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. من تبعهم باحسان الى يوم الدين ابدأوا بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس الثامن من التعليق على مقدمة الامام المقصار رحمة الله تعالى في اصول الواقى - 00:00:00

قال بأمر قوله في الاسباب الواردة عليها الخطاب ومذهب مالك رحمة الله تعالى قصر الحكم على السبب الذي خرج 00:00:20 اللفظ عليه متى خلا مما يدل على اشتراك ما تناوله اللفظ معه - 00:00:34 وحكي عن القاضي اسماعيل وحكي عن القاضي اسماعيل ابن اسحاق رحمة الله ان الحكم لللفظ دون السبب. قال وذلك نحو ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بئر بضاعة وما يلقى فيها من الكلاب - 00:00:52 فقال خلق الله عز وجل الماء طهورا لا ينجرسه شيء الا ما غيره. فحكم للماء بانه طهور جنسه دون الماء الذي سئل فدل على ان كل ماء وصفه ما ذكره لأن اللفظ يقتضي ذلك. والحججة له انه لما كان - 00:01:12

الموجب للحكم هو اللفظ دون السبب وجب ان يكون هو المراعي دونه والحججة الوجه الآخر وهو قول مالك رحمة الله تعالى هو ان السؤال يفتقر للجواب والجواب السبب السؤال فقد صار كل واحد منها سببا لصاحبها لابد له منه. فلما كان السؤال مقصورا على سببه كان الجواب كذلك - 00:01:39

هذه المسألة هي المعروفة اذا ورد اللفظ على سببه هل العبرة باللفظ او بذلك السبب ليه استقر عليه رجل وصول هنا من المالكية او 00:02:03 غيرهم هو ان اللفظ اذا ورد على سبب - 00:02:21

فان كان طبعا ورد على سبب بعد السؤال مثلا فان كان ان كان الجواب كلاما مستقلا كانت العبرة باللفظ دون خصوص السبب وهذا الذي يعبرون عنه بقولهم العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص - 00:02:41 السبب. وذلك كحديث بئر بضاعته وهي بئر كانت في المدينة تلقى فيها المحانض اي الخرق التي تستعملها النساء في حيضها ولحوم الكلاب والنتن. فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء منها فقال ان الماء طهور لا ينجرسه شيء - 00:03:01 قوله ان الماء طهور لا ينجرسه شيء هذا كلام مستقل. فهو محمول على عمومه ولا يختص بتلك بخاستها. اما اذا كان الجواب ليس عاما. كما اذا كان بنعم او بلاء - 00:03:21

او لا او نحو ذلك. فهذا يكون بحسب السؤال. اذا كان السؤال عاما يكون ايضا عامة. اذا كان خاصا يكون آآ الحكم ايضا خاصا. مثال العامي ان النبي صلى الله عليه وسلم - 00:03:43

سئل عن بيع التمر بالرطب فقال اينقص الرطب اذا يبس؟ قالوا نعم. قال فلا اذا فهو سئل عن امر العام وهو بيع التمر بالرطب هذا امر عام. قال لا. اذا المعتبر هنا - 00:03:43

اللفظ عموم اللفظ ولا يخص آآ تلك الحادثة التي سئل عنها بعينها. اما اذا كان السؤال خاصا وكان الجواب غير مستقل فان الجواب ايضا يكون خاصا. كما اذا سأله رجل النبي صلى الله عليه وسلم الفعل كذا؟ الفعل كذا؟ هذا سؤال خاص؟ فقال له نعم - 00:03:43 وهذا الجواب خاص به هو فلا يعم فالخلاصة من هذا ان جواب السؤال اذا كان كلاما مستقلا فالعبرة باللفظ. واذا كان غير مستقل كما

اذا كان بحرف من وفي الجوابك نعم وباء ولام ونحو ذلك فانه يكون تابعا للسؤال في عمومه وخصوصه - 00:04:06

باب القول في الزائد من الاخبار. من مذهب مالك رحمة الله تعالى قبل الزائد من الاخبار ان يروي احد الروايين خبرا يفيد معنى من المعانى ويروي اخر ذلك الخبر بزيادة لفظة فيه. لأن تلك اللفظة تدل على زيادة معنى اخر في الحديث وتكون اللفظة الزائدة لو انفردت لاستفید من - 00:04:28

انها معنى فيصير الخبر مع زيادة كالخبرين فمن قبل خبر الواحد لزمه قبول ذلك لأن الزيادة كخبر اخر. فقبولها واجب والله اعلم ها ي الميسيرات التي عبروا عنها في الاصول وفي علم المصطلح بزيادة الثقة - 00:04:53

زيادة الثقة معناه ان يأتي هذا الحديث من طرق متعددة. يأتي في بعض هذه الطرق زيادة ليست في الطرق الاخرى هذه الزيادة لها احتمالان اما ان تكون مخالفة لرواية غير هذا الشخص او ان لا تكون مخالفة - 00:05:14

اذا كانت مخالفة فالاصل ردها لانه حينئذ ستكون من باب الشاذ فقد خالف من هو اكثرا منه او واوثق. واذا كانت غير مخالفة. يعني هي زيادة لا تخالف رواية غيره - 00:05:37

فالاصل عند جمهور العلماء قبولها. الاصل ان زيادة الثقة مقبولة عند الجمهور. الا اذا عرض لها عارض يضعفها كما ضعف المالكية زيادة التدريب الواردة في حديث آآ الغسل الاناء من الكلب - 00:05:56

بحجة الاضطراب. لانه وقع في بعض روايات الحديث آآ اولاهن بالتراب وفي بعضها اخرى هنا بالتراب وفي بعضها احداهن بالتراب وفي بعضها اعفره الثامنة بالتراب اه قالوا ان الاضطراب ادى الى ضعف هذه الزيادة وذلك المالكية يقولون بغسل الاناء من الكلب سبعة - 00:06:16

عن لكنهم لا يقولون بالتدريب. ورواية مالك في الموطأ وهي التي اعتمدتها البخاري ليس فيها ذكر للتتتر. فالتدريب من باب الزيادة. لأن البخاري ليس فيه ذكر للتدريب وانما فيه رواية التي رواها مالك رحمة الله تعالى اذا شرب الكلب من احدكم فليغسلوا سبعة هكذا فقط. الجمهور اعتبروها من باب - 00:06:36

ابي آآ طبعا آآ اعني الشافعية والحنابلة. لأن الحنفية لا يغسلون الاناء من الكلب سبعا اصلا. انما يغسلونه ثلاث مرات فقط لأن القياس الجديد يقتضي عندهم انه لا فرق بين نجاسة الكلب وبين بقية النجاسات وهم يقدمون القياس الجلي على خبر الواحد - 00:06:56 كما هو معلوم. اذا مذهب المالكية هنا موافق للمذهب الجمهوري في ان زيادة الثقة الاصل فيها انها مقبولة. ما لم تختلف باب القول فيما يخص به فيما يخص به العموم. مذهب مالك رحمة الله تعالى ان الاية العامة اذا كان في العقل تخصيصها خصت به - 00:07:16 واذا لم يكن في العقل تخصيصها فانه يجوز ان يخص بالاتي الخاصة وكذلك بالسنة وبالاجماع وخبر الواحد والقياس. التخصيص هو قصر العام على بعض افراده. تخصيص هو قصر العام على بعض افراده. وينقسم الى قسمين - 00:07:37

الى مخصصات متصلة ومخصصات منفصلة. التخصيص المنفصل يكون بشرط ويكون بالغاية ويكون بالاستثناء ويكون بالوصف وببدل البعض على نزاع فيه ولم يتطرق له الشيخ هنا وانما تطرق لمخصصاتي المفاصلة المخصوصات المنفصلة انواع منها العقل الذي صدر به ويمثلون له بقول الله تعالى - 00:08:01

خالق كل شيء. هذا عام يقتضي ان الله تعالى خلق كل شيء. قالوا وصاهم العقل في انه سبحانه وتعالى لم يخلق نفسه. مع صحة اطلاق الشيء عليه سبحانه وتعالى بدليل الاستثناء في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه. والاصل بالاستثناء انه متصل - 00:08:35 وذلك اطلاق الشيء على الباري سبحانه وتعالى ومعلوم انه غير مخلوق اصلا والتخصيص هنا جاء من جهة العقل. يقع التخصيص بالنص قرآنا وسنة وبالاجماع والقياس يأتي الشيخ بالامثلة قال فمما خص بالكتاب قوله عز وجل الا على ازواجهم - 00:09:05 او ما ملكت ايمانهم فانهم غير معلومين. قال تعالى والذين هم لفروعهم حافظون. الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم. ما اسم موصول وهو من الفاظ العموم. ويقتضي هذا ان كل من ملكته - 00:09:30

بملك اليمين يجوز لك اه ان تباشر بملك اليمين فكان عاما في الجمع بين الاخرين بملكية مين هما خصه قوله تعالى وان تجمعوا بنا الاخرين الا ما قد سلف وقد وقع خلاف قديم بين الصحابة - 00:09:50

في تقديم احدى الآيتين على الأخرى. ويروى عن الإمام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه. إن أنه قال أحلتها إية وحرمتها أخرى.

ولكن الذي استقر على الجيه رأي جماهيره للعلم تقديم الآية الحاضرة وهي إن - 00:10:07

معه بين الآيتين فالاختنان بملك اليمين لا يجوز جمعهما. وكذلك خص قوله عز وجل والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرون

المطلقات هذا جمع محلى بال فهو عام في كل امرأة وقع عليها الطلاق كبيرة كانت او صغيرة - 00:10:27

وقد خص ذلك بقول الله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر ولا لم يحضر. فخصت المطلقة

بالتى لا تحيسن. بكبرها او صغرها واللائي يئسن من المحيض اي الكبائر اللواتي جاوزن سن الحيسن عدتهن ليست بالاقرع -

00:10:48

وانما هي بالشهر يمكن ثلاثة اشهر وهي عدة تعبدية. وكذلك صغيرات اللواتي ليس من شأنهن ان يحضرن. كما اذا كانت صغيرة جدا

بنت سنت او سبع او ثمان مثلها لا تحضر في العادة فهذه ايضا عدتها ثلاثة اشهر. وهذا معنى قوله واللائي لم يحضرن - 00:11:18

وبقي الحكم بعد التخصيص في المطلقات اللواتي هن في سن الحمل اذا كن غير حوامل لان الحامل ايضا كذلك آآ خارجة بقول الله

تعالى وولاة الاحمال اجلهن ان يضعن حمل - 00:11:46

اىهن. فالآلية وهي المطلقات والمطلقات خصت في الكبيرة والصغيرة والحاصل اه نعم قال فدل ذلك على ان قوله وما ملكة ايمانكم الا

ان تكونوا اختين فلا تجمعوا بينهما في الوطية وكذلك عدة الاقرار اذا كن من اهل المحيض - 00:12:07

واشبها واسبها ذلك كثيرون في الكتاب. قال فصل ومما خص من الكتاب بالسنة عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما

كسللا. السارق اسم محل بال الجنسية. فهو عام في كل من وقعت منه السرقة. وكذلك السرقة - 00:12:28

ولكن على العموم خصصته السنة. قال وهذا عموم في النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد من ذلك من سرق ربع دينار فصعد ايه ده

كانوا لا يقطعون في الشيء التالفة. وبين الرسول صلى الله عليه وسلم ان السرقة من غير حرز لا قطع فيها - 00:12:58

نستيقظ اذا سرق من غير حزن لا يقطع. وكذلك قوله عز وجل فاقتلو المشركين. هذا عام في كل مشرك. وبين النبي صلى الله عليه

وسلم هل يجوز قتله ممن لا يجوز من اهل العهد والذمة - 00:13:19

وغير ذلك مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم بسنته من عموم الكتاب مما يطول ذكره وقال الله سبحانه في نبيه لتبين للناس ما نزل

اليهم وقال فاتبعوه وقال فليحذر الذين يخالفون عن امره. فصل ومما خص من الكتاب بالاجماع قوله عز وجل - 00:13:34

يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين. هذا خص بالاجماع في العبد اجمعوا على ان العبد لا يرث. وخص طبعا في النص

بالانبياء بالسنة وفي قوله صلى الله عليه - 00:13:56

وسلم نحن معاشر الانبياء الى ان ورث. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في قاتل العمد انه لا يرث ويجمعوا على ذلك

وقال عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين. فقد دل الاجماع على تخصيص بعض - 00:14:16

والسنة على تخصيص بعض وغير ذلك مما خص بالاجماع كثير. وكذا كان الدليل على وجوه حجة الاجماع. فصل ومما خص بالقياس

قوله عز وجل الزانية والزاني فاجلدو كل واحد منها مئة جلد. وقوله في الامام اذا احسن فان اتينا بفاحشة فعليهن - 00:14:35

ان نصف ما على المحسنات من العذاب. فدللت هذه الآية على ان الامة لم تدخل في عموم من امر بجلدها مئة من النساء العبد عالمة

فجعل حده خمسين كحدتها. فكانت الامة مخصوصة بالآلية والعبد مخصوصا من قوله الزانية والزاني فاجلدو كل واحد منها مائة

جدة - 00:15:01

بالقياس على الامة وقد ذكرنا الدليل على صحة القياس وبالله التوفيق. قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدو كل واحد منها مائة

هذه الآية تقتضي بظاهرها ان كل زان وكل زانية يجلد كل واحد منها مائة جلة - 00:15:22

ولكن على العموم مخصوص. مخصوص في اه المحسن باحاديث الرجم. ولكن هذا ليس هو الموضع الذي تكلم عنه الشيخ هنا. تكلم

عن تخصيص آآ بالنص والتخصيص بالقياس من جهة اخرى في آآ - 00:15:42

ابيض قوله تعالى الزانية يشمل الحرة والامة. ولكن خصت الامة بتتنصيف الحد في قوله تعالى على فان اتينا بفاحشة فعليهن نصف ما

على المحسنات من العذاب. فدل هذا على ان الامة لا تجلد مائة - [00:16:02](#)

وانما تجلد خمسين جلدة. وخص قوله الزاني الزانية وزاني. الزاني لم يخص بالنص ولكنه خص بالقياس. بالقياس على الامة. لانه لا فارق لا فرق بين العبد والامة. فكذلك وقيس العبد على الامة في تنصيف الحد فالعبد يجلد خمسين جلدة. اذا الاية خصت -

[00:16:23](#)

في الامة بالنص بالقرآن الكريم وخصت في العبد الذكر ليس بالنصر وانما بالقياس فصلنا يجوز عند مالك تخصيص الظاهر بقول [الصحابي الواحد اذا لم يعلم انه مخالف له وظهر قوله لان قوله - 00:16:53](#)

يلزمه فيجب التخصيص به لانه يجري مجرى الاجماع جميع ذلك مذهب في تخصيص الاية. هذه المسألة يعبرون عنها بالتجهيز بقول الصحابي او بمذهب الراوي وقول صحابه اذا انتشر ولم يعلمه له مخالف فان كثيرا من اهل العلم يراه من قبيل الاجماع السكت وحيثئذ - [00:17:12](#)

اا يكون حجة ومن جعله حجة خصص به العموم. هو لم يجعله حجة لم يخص به وكذلك ايضا يذكرون هنا مذهب الراوي الذي روى الحديث هل يعتبر مخصوصا لان الراوي لن يخالف الحديث - [00:17:36](#)

اا اذا كان صحابيا آآ الا لحجة لان الصحابة عدل كلهم الصحابة كلهم عدل ولن يخالفوا النص الا بحجة عندهم علموها من سياق كلام [النبي صلى الله عليه وسلم او من غيره. والجمهور على ان مذهب الراوي لا يخصوص - 00:17:55](#)

ومن ازلة هذه المسألة آآ ان عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنه روى حديث من بدل دينه فاقتلوه. وكان رضي الله تعالى عنه فيما روى عنه. يروى عنه انه كان يقول - [00:18:15](#)

ان المرتدة لا تقتل. فهذا مذهب الراوي. الجمهور لا يخصوص بهذا والحنفية يرون ان المرتدة لا تقتل وان الحديث خاص بالرجال من [جهتين الجهة الاولى ما ذكرناه من اعتبار مذهب الراوي والجهة الثانية ايضا المنازعة في لفظ من - 00:18:32](#)

هل هو خاص بالرجال؟ ام يدخل فيه الرجال والنساء؟ وقد تطرقنا لهي المسألة زي ما قبل وذكرنا ان الصحيحه ان من تدخل فيها النساء انك اذا قلت من؟ هذا يشمل الرجال والنساء. وكذلك ايضا غسل الاناء من الكلب فانه روى عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه - [00:19:02](#)

وكان لا يغسل سبعا. مع انه هو راوي هذا الحديث فمذهب الراوي مختلف في الجن هل يخص ام لا والجمهور على انه لا يخصوص [قال فصل وكذلك مذهب مالك رحمة الله تعالى في السنة اذا كان اللفظ بها عاما - 00:19:22](#)

يخصها مثل ما ذكرنا مما يخص به الكتاب وتخص السنة بالكتاب وبالسنة. يعني ان مثل المخصصات التي ذكرنا في القرآن الكريم [فانها تجري ايضا في السنة. فالسنة تخصص كذلك بالقرآن وتخصص بالسنة وتخصص بالقياس وبالاجماع - 00:19:40](#)

فمن امثلة تخصيص السنة بالكتاب قول الله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكنا جعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخونها يوم [وعنكم ويوم اقامتكم ومن اصواتها واوبارها واسعاراتها اثاثا ومتاعا الى حين. هذه الاية - 00:20:02](#)

خصت قول النبي صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة. النبي صلى الله عليه وسلم قال فما قطع من البهيمة اذا قطعت مثل رجل البهيمة وهي حية فهذه الرجل تصبح ميتة. هذا خصصه القرآن - [00:20:32](#)

في قول الله تعالى ومن اصواتها واوبارها واسعاراتها اثاثا ومتاعا الى حين. فقوله ما قطع هذا عام طلو الصوف والوبراء والشعر ولكن [القرآن الكريم استثنى هذه الاشياء. واباحها وامتن علينا بها والله تعالى لا يمتن الا بما هو مباح - 00:20:52](#)

امتنانه علينا بها يدل على ان اباحتها. فدل هذا على ان قوله صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة هذا العموم لا يشمل الصوف [والشعر والوبر هذه الاشياء مستثناء لدلالة القرآن. فهنا خصت خصصت السنة بالقرآن - 00:21:11](#)

وتخصص السنة بستته. كما في قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر. هذا عام في القليل والكثير. ولكن خصص في [السنة بقوله ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة. والحنفية تتمسك - 00:21:31](#)

العموم فلا يعتبرون الاوسق لا يرون ان ما سقت في السماء يجب فيه الزكاة قل او كثر. مطلقا سواء كان اه مما يقتات ويدخر او كان

من الخضروات والفاواكه فكل ذلك عندهم يذكرى - [00:21:51](#)

متخصص سنة النظام الاجتماعي وبالقياس وبقول الصحابي واصل هذا الباب في البيان بالكتاب والسنة والاجماع والقياس. والدليل عليها ان الدليل لما قام على ان يبين معنى العامي وجب بذلك ان يبين الخاص من الكتاب العام منه. و اذا وجب ذلك في الاية بالايota وجب مثله في الاية والسنة - [00:22:11](#)

وفي الاية والاجماع ان هذه كلها اصول قد لزم العمل بها. فهي كالايota الواحدة وكالعصر الواحد ومتى تعلق متعلق بظاهر الاية تعلق الاخر بخصوص السنة فتجالباه فان رام احدهما طرح ما يتعلق به صاحبه عارضه صاحبه بمثل ذلك فيما يتعلق به. فاذا تعارض فالحججة تلزم بهما - [00:22:31](#)

وبكل واحد منهما وصارا كالايتيين وجب جمع بينهما على ما يؤدي الى استعمالهما يعني انه لابد للجمع بين الادلة من تخصيص الكتاب بالسنة وتخصيص السنة بالكتاب لأن السنة والكتابة كلها من عند الله سبحانه وتعالى وكلها حجة ودليل. ولا يمكن اسقاط احدهما - [00:22:58](#)

ا لمخالفته الاخر اه الا بتخصيص او جمع او طبعا ترجح اذا وصلنا الى مرحلة الترجيح. فالاصل ان انه يتعارض الدليلان يجب العمل بهما ان امكن. وذلك بمقتضى الجمع. فالجمع هو اول خطوة يسير فيها الانسان - [00:23:27](#)

في اطار آآ العمل عند تعارض الادلة. ومن آآ اصول الجمع ومن اكثـر مسائل الجمع حمل العامة على الخاص يعني تخصيصه العامي بالخاص مثلا الله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه حرمت عليكم الميتة - [00:23:51](#)

هذا عام في الميتة سواء كانت برية او بحرية. النبي صلى الله عليه وسلم يقول في البحر هو الظهور معه الحل ميته من اصول الجمع بين الكتاب والسنة هنا ان يقال الاية عامة والحديث خاص - [00:24:13](#)

في خصص العموم بالخاص فنقول ميته البحر حلال وما ورائـها من الميتة فهو حرام نتمسك بالعموم بما لم يرد فيه التخصيص ونخصص العام لأن غير ذلك سيؤدي الى تضارب الادلة وطرح بعضها ببعض وذلك لا ينبعي والاصل - [00:24:33](#)

انه متى امكن الجمع بين الدليلين لا يصار بلا غير الجمع. فاذا تعذر الجمع طبعا نصـير الى المرحلة الثانية هي مرحلة البحث عن النـاسـخ آآ ان عـرفـ التاريخ والا يـصارـ الىـ التـرجـيـحـ بعدـ ذـلـكـ والـمـرـجـحـاتـ كـثـيرـةـ كـمـاـ هـوـ مـعـلـومـ وـنـقـتـصـرـ عـلـيـهـ - [00:24:56](#)

غـداـ انـ شـاءـ اللهـ سـبـانـكـ اللـهـمـ وـبـحـمـدـكـ اـشـهـدـ انـ لـاـ اـلـهـ اـلـاـ اـنـتـ اـسـتـغـفـرـكـ وـاتـوـبـ اـلـيـكـ - [00:25:16](#)